E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/HS/2001/5
10 July 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
10 JUL 2001
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع فريق خبراء حول ديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمراني
بيروت، ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
أولاً- الخلفية المرجعية لاجتماع فريق الخبراء	٢-٤	٣
ثانياً- تنظيم الأعمال	٥-٦	٣
افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال	٧-١٣	٤
ثالثاً- مواضيع الأبحاث وملخص وقائع الجلسات	١٤-٤٣	٥
ألف- العوامل الاجتماعية والاقتصادية وترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر	١٤-٢١	٥
باء- المأوى الملائم والحاجات الحضرية الأساسية نحو سياسات التنمية الاجتماعية المستدامة	٢٢-٣٠	٩
جيم- تفعيل التنمية الحضرية نحو آليات التنمية الاجتماعية المستدامة	٣١-٤٣	١٢

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعاً- خلاصة حلقات النقاش ونتاج المداولات	٤٤-٦٠	١٥
خطة العمل الوطنية والمحلية للتصدي لديناميات ترابط الهجرة والتحضر والفقر	٤٤-٦٠	١٥
خامساً- الجلسة الختامية	٦١	٢١
سادساً- الجلسات المتوازية	٦٢-٦٦	٢٢
المراصد الحضرية المحلية وبرنامج المؤشرات الحضرية	٦٢-٦٦	٢٢

المرفقات

المرفق الأول- قائمة بأسماء المشاركين ٢٤
المرفق الثاني- تنظيم الأعمال ٢٨

مقدمـــة

١- اضطلعت مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية في حقبة التسعينات بتنـــاول قضايـــا التنميـــة الشـــاملة والمستدامة الهادفة إلى حفظ حقوق الإنسان وحرياته وتوفير الحياة الكريمة له عبر تلبية الحاجات الأساســـية بمفهومها الجديد، الحاجات التي ينطوي تحقيقها على أولوية حق الإنسان في المشاركة في التنميـــة الشـــاملة والمستدامة، وشرعية مطالبته بالظروف المعيشية التي تتيح له استمرارية حياة صحية آمنة مديدة، في ظـــل عدالة توزيع الموارد الطبيعية والبيئية، وحقه في اكتساب المعرفة والتمكن من الوصول إلى ســـبل الـــرزق الكافية لتوفير مستوى حياة نوعي لائق من غير تمييز، بين امرأة ورجل، بين طفل ومســـن، وذلـــك علـــى المستوى الفردي أو الأسري أو المجتمعي.

أولاً- الخلفية المرجعية لاجتماع فريق الخبراء

٢- انعكست القواسم التنموية المشتركة لمؤتمرات الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة المعنـــي بالبيئة والتنمية (ريو دي جنيرو، ١٩٩٢) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣) والمؤتمر الدولـــي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) والمؤتمـــر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجينغ، ١٩٩٥) ومؤتمر قمة المدن، الموئل الثاني (اسطنبول، ١٩٩٦)، علـــى المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الفكري في منطقة الإسكوا.

٣- وأتاح جدول أعمال الموئل الثاني إبراز جدوى تحليل وفهم النهج التكاملي لأبعاد التنمية الاجتماعيـــة المستدامة من خلال إطار المدن باعتبارها، مجازياً، "موئلاً" لمختلف أوجه النشاط البشري. وخلـــص إلـــى تحديد هدفيه الرئيسين بتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ فـــي التحضر.

٤- استناداً إلى هذه الخلفية المرجعية، دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى عقد اجتمـــاع فريق خبراء حول ديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمرانـــي بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الإسكوا.

ثانياً- تنظيم الأعمال

٥- نظم قسم المستوطنات البشرية، بالتعاون مع وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعـــاد فـــي شـــعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها التابعة للإسكوا، اجتماع فريق خبراء حول ديناميات الترابط بين التنميـــة الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمراني، وذلك في مقر الإسكوا في بيت الأمم المتحـــدة، في بيروت، لبنان، خلال الفترة الواقعة بين ١٥ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٠. ويصب هـــذا الاجتماع في إطار أنشطة "مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية في الدول العربية"، الـــذي تضطلع الإسكوا بتنفيذه بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦- حضر الاجتماع خبراء وباحثون وأكاديميون من دول الإسكوا معنيون بقضايا الـــهجرة والتحضـــر والفقر. كما حضر هذا الاجتماع منسقون وطنيون مهتمون بمتابعة أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة في المنطقة العربية. وشارك فيه ممثلون عن السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني العاملة في حقل التنمية الاجتماعية المستدامة (قائمة بأسماء المشاركين في المرفق الأول).

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٧- افتتحت السيدة فاطمة سبيتي قاسم، رئيسة وحدة المرأة والتنمية، الاجتماع نيابة عن السيد عقيل عقيل رئيس شعبة القضايا الاجتماعية وسياساتها، مشدّدة على أهمية ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر ومدى ارتباط مقررات مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية بهذه القضايا.

٨- ثم رحب السيد أنطوان حداد، رئيس قسم المستوطنات البشرية، بالمشاركين وشكرهم على تلبية الدعوة، كما شكر الباحثين على مشاركتهم القيمة. وعرض محاور جدول الأعمال مسلطاً الضوء على التتابع المنهجي لجلسات العمل وصلته بالأسلوب التحليلي الذي تم على أساسه اختيار المحاور الثلاثة لأبحاث اجتماع فريق الخبراء وهي التالية: ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر في ظل التنمية الاجتماعية المستدامة، الفهم الموضوعي للأبعاد والمقومات والعناصر المكونة، الآليات والممارسات. واقترح السيد حداد جدول الأعمال على المشاركين لإقراره على النحو التالي:

(أ) تقييم منهجي لديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والتحضر والفقر؛

(ب) تعريف طبيعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتفاعلة في ظل الهجرة والتحضر والفقر؛

(ج) اقتراح إطار توجيهي للسياسات والخطط التنموية مبني على أساس "الحوار المجتمعي" بين مختلف الشركاء يرتكز على مفهوم تكامل أبعاد التنمية من منظور تلبية الحاجات الأساسية، وذلك من خلال تحليل مقومات المأوى الملائم، والحاجات الحضرية الأساسية، وعناصر الاندماج الاجتماعي الأساسية لجميع الفئات المجتمعية دون تمييز؛

(د) تفعيل التنمية الحضرية بغية استنباط آليات ملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تستند إلى ثلاثة مرتكزات: دور السلطات المركزية والمحلية، الإدارة الحضرية، التمويل البلدي؛

(هـ) وضع خطة عمل وطنية ومحلية من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة والتصدي للإشكاليات الناجمة عن ديناميات ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر؛

(و) متابعة النشاط الإقليمي والوطني في سياق التحضير لمؤتمر اسطنبول + ٥ وكذلك نشاط السلطات المحلية المساهمة في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني (الأجندة المحلية) من خلال أعمال الجلسات المتوازية المعنية بالمراصد الحضرية المحلية وبرنامج المؤشرات الحضرية في المنطقة العربية.

٩- وتم إقرار انعقاد عدد من جلسات النقاش والمداولات تأتي على التوالي عقب الانتهاء من استعراض كل من الأبحاث التي تشملها محاور الاجتماع.

١٠- بعدها ألقى السيد أحمد حمودة رئيس وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد، كلمة شدد فيها على إمكانية اختزال الهدف الأساسي وجوهر التنمية المستدامة، الذي شددت عليه المؤتمرات العالمية في تحقيق مبدأ "حق الإنسان في التنمية" من خلال مقاربة تقوم على اعتبار الإنسان مركزاً لمختلف الجهود والأعمال الإنمائية (People-Centered Approach).

١١- وأوضح أن ذلك يعود أساساً إلى الطبيعة التكاملية للنشاط البشري وإلى مواكبة مؤتمرات الأمم المتحدة لجملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت عجلة النمو خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبما أن المؤتمرات العالمية سلطت الضوء، بنتاجها الفكري، على قضايا الإنسان بجعله محور التنمية وهدفها النهائي، تكون قد عززت، في الوقت نفسه، أهمية طروحات كالشمولية والاستدامة والنهج المتكامل لأبعاد العملية التنموية، وكرست العمل على التصدي لجملة التحديات التي تعوق التوصل إلى تحقيق هذه المفاهيم بأسلوب يتلاءم مع فحوى الالتزامات والمبادئ والتعهدات وخطط العمل العالمية المنبثقة عن المؤتمرات العالمية.

١٢- كما أوضح أن جدول أعمال كل من مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية قد تناول، وبكثير من الالتزام والموضوعية، قضايا محددة كالهجرة والتحضر والفقر من خلال قواسم تنموية مشتركة يأتي في مقدمتها التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الحاجات الأساسية التي تشمل (الرعاية الصحية والتعليم والعمل والمسكن)، والحفاظ على البيئة والتصدي للتمييز، وتفعيل الشراكة، والتمكين المجتمعي، وتحقيق الإنصاف، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الدور المجتمعي للأسرة والحراك السكاني الشامل لظواهر الانتقال الداخلي والهجرة الدولية بمقوماتها (الهجرة القانونية وغير القانونية)، وكذلك معالجة أوضاع اللاجئين والنازحين.

١٣- ثم قام السيد انطوان حداد بفتح التصويت لإسناد رئاسة الجلسات. وقد أجمع المشاركون على الأسماء التالية:

- الدكتور اسحق القطب مقرراً للاجتماع؛
- الدكتور أنطوان حداد رئيساً للجلسة الأولى؛
- الدكتور رياض طبارة رئيساً للجلسة الثانية؛
- الدكتور أحمد حمودة رئيساً للجلسة الثالثة؛
- الدكتور وداد السويح رئيساً للجلسة الرابعة؛
- المهندس بشير الجغبير رئيساً للجلسة السادسة.

ثالثاً- مواضيع الأبحاث وملخص وقائع الجلسات

ألف- العوامل الاجتماعية والاقتصادية وترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر

١٤- طرح هذا الموضوع في بحثيين. تناول البحث الأول تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية: الهجرة والتحضر والفقر، وأتى البحث الثاني تحت عنوان "الهجرة والتحضر والفقر في منطقة الإسكوا: العوامل الاقتصادية". تم تقديمها خلال الجلسة الأولى للاجتماع.

١٥- خلال الجلسة الأولى من الاجتماع، عرض الدكتور علي فاعور، عميد كلية السياحة في الجامعة اللبنانية، البحث المعني "بتحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية وقضايا الهجرة والتحضر والفقر".

١٦- ركز الدكتور فاعور، على الترابط بين قضايا الهجرة والتحضر والفقر، وضرورة فهم هذا الترابط ضمن إطار جغرافي شامل، تتحدد من خلاله أبعاد النمو الحضري المتسارع، والتوزيع غير المتوازن للسكان، ومقومات انتشار الفقر، واستناداً إلى فهم معمّق لآليات الحراك السكاني عامة والهجرات الداخلية تحديداً، والتي شكلت ولا تزال تشكل العامل الرئيس في تضخم المدن السكاني ونشوء أحزمة البؤس، وتوسع

السكن العشوائي في معظم المدن العربية. كما أشار الدكتور فاعور الى هيمنة المدن الكبرى وجذبها للتحركات السكانية وتأثير التحضر على البيئة، وآثار ذلك على تزايد الفقر البشري وتفاقم الأزمات الاجتماعية في بعض المدن، كانتشار الأمية، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية، وعدم توافر شبكة أمان اجتماعي.

١٧- طرح الدكتور فاعور ثلاثة محاور للنقاش تضع العوامل الاجتماعية في صلب ترابط ديناميات الهجرة والتحضر والفقر وهي:

(أ) إن مستقبل المدن العربية ونجاح مشاريع التنمية الاجتماعية يرتكزان على كيفية مواجهة هذه القضايا بمختلف أبعادها ومختلف العوامل المؤثرة فيها. وهنا تبرز الحاجة إلى التخطيط الإقليمي وتنظيم استعمالات الأراضي لوقف النزوح السكاني، واستقطاب النمو المتسارع نحو المدن الصغيرة والمتوسطة، عوضاً عن المدن الكبرى، وتحقيق توازن حضري مستدام. كما تدعو الضرورة إلى فهم الأسباب الحقيقيّة للأزمات الناشئة في المناطق الحضرية فهماً أفضل؛

(ب) إن المنطقة العربية تمر اليوم في مرحلة حاسمة، فالمدن الكبرى فيها، وعلى الرغم من مشاكلها، لا تزال تعج بالحياة كحال العواصم (القاهرة ودمشق وتونس وبيروت)، في حين أن المدن المتوسطة لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل التحضر، وهذا ما يسلط الضوء على أهمية التخطيط المتكامل في هذه المرحلة لما يدعم وسائل الاستقرار في هذه المدن ويعزز الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولما يدعم استقرار الظروف المعيشية في الأرياف؛

(ج) إن نظرة واقعية، لا بل إنسانية، إلى المشاكل المرتبطة بالتحضر، تساعد في تحديد الأسباب الحقيقية التي يعزى إليها التضخم السكاني الذي تشهده العواصم والمدن الكبرى، ثم انتشار الفقر وتوسع أماكن الاستيطان العشوائي، وتحث على الدخول الى السياسات الحضرية من مدخل فعال هدفه الأول السعي الدائم إلى توفير المأوى والمسكن، ووسائل النقل، والمرافق الصحية، والخدمات الاجتماعية.

١٨- وقدم الدكتور محمود عبد الفضيل، رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، بحثاً تحت عنوان "الهجرة والتحضر والفقر في منطقة الإسكوا: العوامل الاقتصادية"، أشار من خلاله إلى ضرورة إيجاد "إطار تحليلي" لدراسة العلاقة الدينامية بين ثلاثة متغيرات أساسية هي: الهجرة، والفقر واستمراريته، وعمليات التحضر "المشوّه". وتطرق إلى قراءة تحليلية لمنظور المدينة من خلال العوامل الاقتصادية طارحاً الأبعاد التالية:

(أ) إن المدينة العربية، ومن خلال ما شهدته من تطورات في الثمانينات والتسعينات، لم تعد تروي قصة "مدينتين" بل قصة "ثلاث مدن":

(١) المدينة التقليدية التي تضم الفئات الشعبية والطبقات المتوسطة؛
(٢) المدينة العليا التي تضم الأحياء الراقية؛
(٣) "المدينة الدنيا" التي تضم المناطق العشوائية التي يسكنها الفقراء والمهمشون.

(ب) اتساع نطاق المناطق العشوائية وتزايد عدد سكانها، وما ينتج عن ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية؛

(ج) تزايد عدد العاطلين عن العمل من الجنسين، ولا سيما في أوساط الشباب، وتزايد حجم القوة العاملة الهامشية أو غير النظامية (Casual labour force)، وهي قوة عاملة ضخمة، معظمها يستخدم خارج المنشآت، من غير عقود عمل قانونية أو حقوق ضمان وتأمين مستقر، أو حماية اجتماعية؛

(د) بزوغ ثنائية اقتصادية- اجتماعية جديدة في منطقة الإسكوا تتمثل في اقتصاد المدينة "النظلمي" واقتصاد المدينة "غير النظامي"، وتحل محل ثنائية الريف والمدينة.

١٩- ثم ختم مؤكداً أن التصدي للآثار السلبية الناجمة عن دور العوامل الاقتصادية في تعزيز ديناميات الترابط بين الهجرة والتحضر والفقر، كاتساع رقعة انتشار الفقر وحالة الركود الاقتصادي، وانعدام نمو القطاعات الإنتاجية، وسوء توزيع الدخول والثروات، يتم من خلال وضع مجموعة متكاملة من السياسات تشمل ما يلي:

(أ) سياسات إنمائية تعزز فرص العمل المنتج؛
(ب) سياسات توافقية تعمل على تحسين المأوى والمرافق في المناطق العشوائية؛
(ج) سياسات اقتصادية كلية للدخول والائتمان؛
(د) ترشيد برامج المنح والمعونات الأجنبية وتوجيهها نحو حل مشاكل الفقر والسكن العشوائي.

٢٠- خلال حلقة النقاش المخصّصة للموضوع الأول، ناقش المشاركون البحثين الرئيسين اللذين قدّما في الجلسة الأولى وخلصوا إلى النقاط التالية:

(أ) إن التنمية البشرية المستدامة تتحقق في ظل التوفيق بين الحاجات الأساسية والموارد المتاحة وآليات تطويرها، لتأكيد حق الإنسان في التنمية باعتباره هدف التنمية وصانعها والمستفيد منها بدون تمييز على أساس اللوّن أو العقيدة أو النوع؛

(ب) إن التحضر والهجرة يبدوان من منظور تحليلي بمثابة "عمليتين" تؤثر كل منهما في الأخرى، أما الفقر فهو نتاج مباشر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما انه أحد مخرجات ترابط عمليتي الهجرة والتحضر؛

(ج) إن قضايا التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية متداخلة يصعب الفصل بين مقوماتها، وهذا ما يسوّغ ضرورة تحديد واقعي يتناول أبعاد الفقر والعوامل المؤدّية إلى تزايد حدته واتساع انتشاره، إضافة إلى ضرورة تطوير آليات ملائمة ومنهجيات عملية لتفكيك هذه العوامل بدءاً بوضع الاستراتيجيات الواضحة لهذا الغرض، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي؛

(د) إن السياسات التي تتبعها دول الإسكوا بهدف التصدي لديناميات ترابط الهجرة والتحضر والفقر بحاجة إلى مراجعة وتحليل على ضوء المستجدات والتطورات المحلية والإقليمية والعالمية وفي حالتي السلم والحرب. كما أنه من الضروري تطوير التشريعات والأدوات التي تساعد على تفعيل الإطار التشريعي والقانوني اللازم ذي العلاقة بقضايا الهجرة والتحضر والفقر، وذلك بهدف تعزيز السياسات والخطط التنموية المستقبلية لمختلف أوجه التنمية؛

(هـ) إن النمو الحضري في منطقة الإسكوا يعتبر غير متوازن ويؤثر مباشرة على توازن الشبكة الحضرية من خلال التفاوت الكبير في الحجم بين المدينة الرئيسة والمدن التي تليها، إضافة الى الخلل في

توزيع الكثافة السكانية الحضرية وتوزيع الخدمات الأساسية بين المدن المختلفة الأحجام وفي المدينة الواحدة وأطرافها؛

(و) إن بإمكان عملية التوزيع المتوازن للمناطق الإنتاجية ومنها الصناعية التأثير إيجابياً في عمليات الهجرة والنمو الحضري وكذلك في الاستقرار النسبي لآليات الحراك السكاني من الريف إلى المدن؛

(ز) إن للنمو الحضري المتزايد دوراً مطرداً في تكريس بعض الممارسات المرضية بين الأفراد والجماعات في المدينة، تنعكس في تفشي الفساد الإداري لتلبية مصالح بعض الطبقات الاجتماعية وتلبية حاجاتها على حساب طبقات أخرى؛

(ح) إن ترابط عمليتي "التحضر" و"الهجرة" يرتكز على ترابط آليات الحراك السكاني[١] مع الأشكال المختلفة للتوزيع الجغرافي للسكان من المدن ونحو المدن ومحيطها؛

(ط) هناك حاجة إلى تعريف الفقر وأسس قياسه لتمكين الدراسات المقارنة من التوصل إلى استنتاجات عملية؛

(ي) إن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والسلطات المحلية في المشاريع المشتركة لأولوية أساسية تسهم في مواجهة ظواهر الهجرة والتحضر والفقر وذلك بالاستناد إلى نهج المؤتمرات العالمية الأساسية والندوات والاجتماعات السابقة التي عقدتها منظمات الأمم المتحدة.

٢١- كما خلص المشاركون الى الطروحات التالية:

(أ) ضرورة مراعاة عناصر رئيسة ثلاثة في إطار التخطيط التنموي الاقتصادي في منطقة الإسكوا، وهي:

(١) توفير فرص عمل حقيقية؛
(٢) وضع سياسة أجور توفر الحياة الكريمة؛
(٣) وضع سياسة تسعير متكاملة تتناسب وقدرة شرائح المجتمع المتوسطة وذات الدخل المتدني.

(ب) الأخذ بالاتجاهات الحديثة في تصنيف المجتمعات الحضرية من المنظور الاقتصادي حيث تعرف الدول، بالدول ذات الاقتصاد النظامي والدول ذات الاقتصاد غير النظامي، ويتدرج تصنيف القوة العاملة في إطار هذه الثنائية؛

(ج) إبراز جدلية العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، حيث أن اطراد الزيادة السكانية يساهم في استمرار ارتفاع معدلات الفقر وتزايد معدلات البطالة التي تحتضنها المدن، في حين تستمر ديناميات التحضر والهجرة في تكريس الفقر الحضري؛

---

(١) تشمل الهجرة المكثفة، والهجرة المتتابعة، والهجرة المتعاقبة (الإحلال).

(د) الحاجة إلى وضع مؤشرات متكاملة للتحضر وحجم المدن الأمثل استناداً إلى إمكانيات هذه المدن وقدراتها على توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لجميع سكانها؛

(هـ) ضرورة البحث في أشكال التحضر المرضي وملامحه، ولا سيما تلك التي تطال المقومات الاجتماعية ومنها ارتفاع معدلات الجرائم والمخدرات، والتفكك الأسرى؛

(و) تنظيم البرامج العملية التي تسهم في بناء القدرات ورفع كفاءة الأداء والإدارة والتنظيم، وغيرها من الأدوات التي تمكن الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية من القيام بدورها في إطار التصدي للإشكاليات الناجمة عن ديناميات ترابط القضايا الثلاث؛

(ز) للمرأة دور رئيس في عمليات مواجهة التحديات الخاصة بالهجرة والتحضر والفقر ويجب أن تشارك في مختلف عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة؛

(ح) تحديد مؤشرات رئيسة للأداء (Key Performance Indicators KPIs) كمية ونوعية تساعد على قياس التقدم والإنجازات التي تحققها الجهود في مجالات التخطيط والمتابعة والتقييم للتعامل مع القضايا المشار إليها.

باء- المأوى الملائم والحاجات الحضرية الأساسية نحو سياسات التنمية الاجتماعية المستدامة

٢٢- طرح هذا الموضوع في بحثيين. أتى البحث الأول تحت عنوان "تحليل العناصر النوعية الاقتصادية والاجتماعية للمسكن في ظل ترابط الفقر والهجرة والتحضر"، وأتى البحث الثاني تحت عنوان "تحليل عناصر الاندماج الاجتماعي في ظل ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر". تم تقديمهما في الجلسة الثانية من الاجتماع.

٢٣- افتتحت جلسة العمل الثانية ببحث موضوع "المأوى الملائم والحاجات الحضرية الأساسية نحو سياسات التنمية الاجتماعية المستدامة". وفي هذا السياق، قدمت الدكتورة رجاء مكي طبارة، أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، بحثاً تحت عنوان "تحليل العناصر النوعية الاقتصادية والاجتماعية للمسكن في ظل ترابط الفقر والهجرة والتحضر".

٢٤- تناولت الباحثة العناصر النوعية الاقتصادية والاجتماعية للمسكن في ظل ترابط الفقر والهجرة والتحضر معتمدة منهجية تحليلية تسعى الى فهم جديد لماهية المسكن وعلاقته بالمثلث "الفقر والهجرة والتحضر" يقوم على ثلاثة مستويات: مستوى الركائز النظرية للمأوى وللمسكن السليم والملائم، ومستوى المعوقات والتحديات في التطبيق مع حجم ودور السياسات والاستراتيجيات، ومستوى التشريعات والقوانين التي تعود اليها سلامة تنفيذ المنتوج الإسكاني وعدالة توزيعه.

٢٥- وأوضحت الباحثة عمق الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحضر المتسارع في المنطقة العربية، وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الفرد والجماعة، وكذلك على التكوين الفلسفي والشكلي والمعنوي للمسكن، ومراوحته وفق مستويات الدخل ما بين النوعية والملاءمة، وواقعية ارتباطه، كحق، بضرورة تلبية الحاجات الأساسية المادية وغير المادية للأفراد والجماعات. وخلصت الباحثة إلى استنتاج ثوابت مفهومية حول عناصر المأوى في ظل ديناميات ترابط عناصر ثلاثة هي الشكل (وفرة الأراضي

وإدارة القطاع وتمويله ونشاطه)، والقانون (التشريعات التي تنظم العمران)، والنوع (حيازة المسكن ووفرته ونوعه والكثافة في الوحدة السكنية والاكتظاظ)، إضافة إلى العناصر الاقتصادية وهي الإتاحة والوفرة والملاءمة؛ وعناصر بيئية اجتماعية نفسية تطال الفوارق في أساليب التعامل مع المعمور والفراغ، والضوابط النفسية والاجتماعية؛ وأشكال الصراع والعنف بين الأفراد والجماعات، وانعكاساتها المكانية، وكذلك صلة المسكن بالهوية الفردية وهوية المجال الاجتماعي.

٢٦- وختمت الباحثة بتقديم قراءة تحليلية للأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق السلطات المركزية والسلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني وكذلك أساليب أدائها وتعاملها الرسمي وغير الرسمي مع العناصر التحليلية لمكونات المسكن بالاستناد إلى جدول أعمال الموئل الثاني.

٢٧- ثم قدم الدكتور خضر زكريا، أستاذ علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية في الدوحة، بحثاً بعنوان "تحليل عناصر الاندماج الاجتماعي في ظل ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر".

٢٨- وأوضح فيه أن نقطة الانطلاق لفهم أي من الأبعاد التحليلية لعناصر الاندماج الاجتماعي ترتكز جذرياً على فهم أصول ومكونات عناصر الاندماج الاجتماعي في "القرية" وصولاً إلى "المدينة"، وكذلك ترتكز على قيم الأسرة العربية ومكوّناتها وخصائصها بين البداوة والريف. كما قدم الباحث تحليلاً شاملاً خلص من خلاله إلى تسليط الضوء على التوجهات الأساسية التي ينبغي الأخذ بها لوضع سياسات تنموية متكاملة لمعالجة إشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان العربية ومن أهم هذه التوجهات:

(أ) التركيز على التنمية الريفية، وبخاصة من خلال خلق فرص العمل المنتج وتوسيع نطاقه في الريف، كمدخل إلى الحل الجذري لإشكالية انفصام السياسات القطاعية وتحيزها لصالح المدن؛

(ب) تأكيد أهمية خلق فرص العمل المنتج لسكان المستوطنات العشوائية، في محيط مناطق الاستيطان العشوائي أو في جوارها مباشرة؛

(ج) اتخاذ إجراءات واسعة النطاق للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن التحولات المرافقة للعولمة في المدن والأرياف؛

(د) الاعتراف بالمستوطنات العشوائية أمراً واقعاً والعمل على الارتقاء بها وتأمين حاجات سكانها الأساسية؛

(هـ) العمل على تغيير المناخ الاجتماعي والسياسي من أجل تفعيل المشاركة الاجتماعية الحقيقية في صنع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

٢٩- خصصت الجلسة الثالثة لمناقشة الموضوع الثاني لاجتماع فريق الخبراء الذي تضمن البحثين الآنفي الذكر. وقد توصل المشاركون إلى جملة من النقاط ومن أبرزها:

(أ) إن حجر الأساس لأي من السياسات التنموية الهادفة إلى التصدي للإشكاليات الناجمة عن ديناميات ترابط القضايا الثلاث يتمثل في شرعية الحق في استدامة الحياة الكريمة في الحضر والريف، وتوفير الحاجات الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية لمختلف الفئات المجتمعية؛

(ب) إن المجتمعات الحضرية تتحول من التجانس إلى اللاتجانس بسبب الحركة المستمرة لفئات مجتمعية متباينة المقومات من ناحية التعليم والديانة والعرف والثقافة والمهنة، تهاجر إلى المدن وتحدث تغيرات جذرية في طبيعة الوظائف التي تؤديها في المدن. وفي بعض الأحيان، تطال هذه التغيرات مختلف أوجه الحياة الحضرية، والمستوى النوعي لأوضاع الأحياء السكنية والتجارية والترويحية والمواصلات وغيرها؛

(ج) إن "اللاتجانس" يؤدي إلى نشوء فوارق اجتماعية بين الفئات والجماعات والطبقات في المدن، ويصبح من الضروري العمل على تعزيز قدرة المجتمعات المدينية على التعايش مع هذه الفوارق، الأمر الذي يزيد الطلب على استنباط أساليب جديدة في إدارة المدن تلائم الواقع المجتمعي المتجدد.

٣٠- كما خلص المشاركون إلى الطروحات التالية:

(أ) يشكل الاندماج الاجتماعي أحد التحديات الأساسية التي تواجه المخططين وراسمي السياسات الحضرية، وحتى يتعزز هذا الاندماج يصبح من الضروري:

(١) توفير الفرص المتكافئة؛
(٢) توفير العدالة في توزيع الخدمات؛
(٣) تمكين الفئات المهمشة (النساء والأطفال والشباب)؛
(٤) تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار.

(ب) هناك أبعاد يجدر أن تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم السياسة الإسكانية وتشمل: مصادر التمويل وشروطه، وتصميم السكن الملائم في ضوء الثقافة السائدة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، والملكية وشروطها، وإتاحة السكن الملائم لفئة الأزواج من الشباب؛

(ج) ليس الإسكان غاية للتنمية بقدر ما هو وسيلة لها. لذلك يجدر بصانعي القرار ومتخذيه أن يضفوا على المسكن أبعاداً تمكينية جديدة تجعل الحياة فيه أكثر أمناً وسلامة واستقراراً ومصدراً لتلبية الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية لمختلف الفئات المجتمعية من مختلف مستويات الدخل؛

(د) إن التنمية الاقتصادية المتوازنة بين الريف والحضر تشكل تحدياً يواجه السلطة المركزية والسلطات المحلية، وهذا ما يضع الإدارة الحضرية أمام مسؤوليات متجددة وأدوار خاضعة للتحديث بما يتلاءم مع:

(١) التشريعات الخاصة بالسكن والملكية؛

(٢) الاستثمارات والخدمات المتوازنة بين الريف والحضر؛

(٣) التوازن بين الأصالة والمعاصرة في العمران ووظائف الأحياء المتغيرة وضمان السكن الذي يتناسب والقدرة الشرائية، وأخيراً معالجة عوامل الهجرة الداخلية (القوى الدافعة والقوى الجاذبة) في إطار تكريس أشكال اللامركزية الإدارية.

(هـ) على أي من السياسات العاملة في حقل تمكين المدن والسلطات المحلية ان تسعى الى توفير الفرص لتعزيز المواطنة والانتماء إلى المجتمعات الحضرية، ولا سيما في أوساط المهاجرين؛

(و) يحمل البُعد الاجتماعي لأي من السياسات التنموية الساعية إلى التصدي للإشكاليات الناجمة عن ترابط ديناميات الهجرة والتحضر والفقر على ما يلي:

(١) ضرورة حماية الأسرة والمؤسسات التعليمية من نظام العولمة الجديد، وتوفير الأمن الاجتماعي وتقوية الحصانات الاجتماعية لمختلف الفئات بدون تمييز مذهبي أو سياسي؛

(٢) فتح النقاش والحوار حول انعكاسات الخصخصة على القوى العاملة وتكافؤ الفرص وتقليص إشكاليات الاندماج الاجتماعي في الحضر بهدف تحقيق استدامة الظروف المعيشية للجميع؛

(٣) الحاجة إلى توفير الحوافز للقطاع الخاص ليكون أكثر مشاركة في التعامل مع قضايا الإسكان والهجرة والفقر مثل توفير القروض ذات الشروط المناسبة وزيادة فرص العمل ومشاركة هذا القطاع بصورة فعليّة في مشاريع الإسكان الخاصة بذوي الدخل المتدني؛

(٤) تضمين أي من الخطط التنموية التي تصب في حقل المدن والتنمية المستدامة بنوداً حول "المشاركة" في صنع واتخاذ القرار بين السلطات المركزية والسلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني.

جيم- تفعيل التنمية الحضرية نحو آليات التنمية الاجتماعية المستدامة

٣١- طرح هذا الموضوع في ثلاثة أبحاث تناولت على التوالي دور السلطات المركزية والسلطات المحلية في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر، والإدارة الحضرية في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر، وتمويل التنمية الحضرية ومصادر التمويل البلدي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر. تم تقديم هذه الأبحاث في الجلسة الرابعة من الاجتماع.

٣٢- افتتحت جلسة العمل الرابعة بموضوع تحت عنوان "تفعيل التنمية الحضرية نحو آليات التنمية الاجتماعية المستدامة". في هذا السياق، قدم الدكتور اسحق يعقوب القطب ورقة بحث تحت عنوان "دور السلطات المركزية والسلطات المحلية في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر" ناقش فيها المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلاقة السلطة بترابط ديناميات الهجرة والتحضر والفقر، وذلك في إطار أنماط الحكم المحلي ودور المنظمات الأهلية العاملة على تعزيز قدرات كل من السلطات المركزية والسلطات المحلية. كما تناول أبعاد النمو الحضري غير المتوازن في منطقة الإسكوا وعلاقته بإدارة الخدمات الحضرية.

٣٣- ثم تناول بمنظور نقدي العلاقة بين اللامركزية والتحضر ومدى قدرة السلطات المحلية على تفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية، وأوضاع الإسكان غير القانوني، والهوّة المتعاظمة بين النمو على المستوى الحضري والنمو على المستوى الريفي. وتناول دراستي حالة حول الأردن وفلسطين للتدليل على التحديات الناجمة عن الترابط بين نمط السلطة والهجرة والتحضر والفقر، وذلك نظراً إلى العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تجمع بين نمط السلطة من جهة والهجرة والتحضر والفقر من جهة أخرى في حالتي السلم والحرب وبصورة، خاصة حالة القدس الشرقية.

٣٤- وختاماً طرح مجموعة استنتاجات حول ضرورة تقسيم العمل بين السلطات المركزية والمحلية وتفويض الصلاحيات، وتفعيل مشاركة المنظمات الأهلية (المجتمعية) في التعامل مع النمو الحضري غير

المتكافئ، وتعزيز إمكانيات المجتمعات الريفية والمخيمات للتصدي لتدهور الأوضاع المعيشيّة فيها كتوفير الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل، وزيادة فرص امتلاك المأوى الملائم الذي يتناسب مع القدرة الشرائيّة.

٣٥- وخلص إلى التشديد على أهمية استثمار الإمكانيات والموارد المحلية والتعاون الإقليمي بين دول منطقة الإسكوا وتبادل الخبرات في إطار تخطيط واعي، واستراتيجية حكيمة وعملية، وسياسات تنموية متوازنة.

٣٦- وبعدها عرض المهندس محمد فواز، ورقة عمل بعنوان "الإدارة الحضرية في ظل ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر". وتحدث عن آفة الفقر التي تعاني منها البلدان العربية، كما لفت إلى تزايد عدد الفقراء، وأشار إلى أن تفاقم الفقر يعزى إلى الضغط السكاني والاختلال الواسع في التوزيعات المكانية للسكان بين المدن والأرياف بسبب تمركز النمو في المدن الكبرى نتيجة لقصور التنمية الحضرية المستدامة عن أداء دورها.

٣٧- ومن ثم أشار إلى الإدارة الحضرية باعتبارها الآلية الأمثل لتلبية أهداف التنمية الحضرية المستدامة وذلك من خلال مقوماتها التي تأتي على النحو التالي:

(أ) تحديد أنماط استخدام الأراضي وتخطيطها على نحو مستدام؛

(ب) تحسين نظم النقل المستدامة؛

(ج) المساهمة في توزيع الحاجات الحضرية الأساسية توزيعاً عادلاً على مختلف الفئات المجتمعية في المدينة،

(د) إدماج البيئة في البعد التخطيطي للتنمية الحضرية بشكل يراعي التوازن بين المدينة ومحيطها.

٣٨- وفي النهاية شدّد على دور الإدارة الحضرية في وضع وتنفيذ أنظمة التنظيم المدني من رخص بناء، ورخص إفراز ورخص إنشاء المناطق الصناعية، وتنظيم استعمالات الأراضي من ضم الأراضي وفرزها في الأماكن الآهلة أو الاستملاك لأجل المنفعة العامة.

٣٩- قدم الدكتور شربل نحاس البحث المعني بتمويل التنمية الحضرية ومصادر التمويل البلدي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر.

٤٠- واستند البحث إلى ركيزتين أساسيتين هما: (١) تداخل إشكاليتي النمو والتنمية اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً؛ (٢) تلازم مسألتي تنمية الريف وتنمية المدينة. وقد أشار الباحث إلى أن أي تداول لمفاهيم تمويل التنمية الحضرية محلياً في المنطقة العربية، وبهدف التوصل الى بيئة حضرية مستدامة في ظل عدالة اجتماعية، ينبغي أن يكون مشروطاً بفهم معمق لمراحل التطور السكاني والحضري في "المشرق العربي" وآلياته وآثاره، وذلك على ضوء الموروث والمستجد من الخصائص إضافة الى ما تأتي به الإشكاليات العالمية من مستجد؛ كانقلاب علاقة الريف بالمدينة وتداخلهما، وانقلاب موقع السلطة من المجتمع، وتخلف الإنتاجية في الزراعة والصناعة عن النمو السكاني والحضري، والتبدل السريع في خصائص السكان المحلية والمدينية والبشرية. ورأى الباحث ان المحصلة الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التحضر في مدن "المشرق العربي" تبرز من خلال اعتبار المدن مركزاً للاستهلاك والسلطة والاتصال، وفرص تبدل المعطيات الوظيفية

للمدن، وتوسع القنوات الريعية[٢] وعشوائية أدارتها، إضافة إلى عناصر أخرى من أبرزها: اختلال بنى الأسعار وأنماط استخدام المواد، ونقص فرص العمل واختلال سوق العمل، واتساع القطاع العام، وقصور القيود والتشريع الذي يرعى استيراد العمالة، وتوسع أحزمة البؤس، وتدني مستوى الخدمات العامة، وتدمير المعطيات البيئية والعمرانية، وتنامي مشاعر الحرمان على مستوى المناطق وأحياء المدن، وتبدد فرص قيام ثقافة مدينية حديثة.

٤١- وأشار الباحث إلى أن مصادر التمويل البلدي تعاني في ظل ترابط ديناميات الهجرة والتحضر والفقر من إشكاليات أساسية أبرزها:

(أ) تعطل آليات التصحيح التلقائية لمقومات السوق؛

(ب) تعثر السياسات الإدارية المركزية؛

(ج) استقرار الأوضاع السائدة وسيطرة الجمود على أنماط الريع وحجمه وتوجيهه من قبل السلطة العامة.

٤٢- وخلص الباحث إلى التشديد على ضرورة اللجوء إلى معالجات جادة من شأنها تحسين أداء مصادر التمويل البلدي، وذلك من خلال تنفيذ الدور المتعاظم الذي يلقى على عاتق الإدارة المحلية في التنمية الحضرية، وأهمية هذا الدور وخطورته وآفاقه من خلال علاقة المجتمع بالمجال المادي، ومسائل التمثيل في المجالس المحلية، واتساع الإطار المحلي وملاءمته للإمكانيات والموارد المتاحة، إضافة إلى البحث في مضمون دور السلطة الاقتصادي على المستوى المحلي أي موقع المالية المحلية من الاقتصاد العام وما يخص قنوات التحويل، وآليات استهلاك الموارد والرأسمال، وآليات الاقتطاع والتوزيع، وعقلانية المشاريع، واجتزاء معاني الإنفاق العام ومسؤوليات الإنفاق المحلي وشروطه وضرورة تحديدها المسبق، وهيكلية الإيرادات، وأنظمة الجباية والإنفاق.

٤٣- وخلال حلقة النقاش المخصصة للموضوع الثالث، خلص المشاركون إلى مجموعة من النقاط يأتي في مقدمتها:

(أ) أهمية المشاركة القصوى بين السلطات المركزية والسلطات المحلية لإنجاح آليات الإدارة الحضرية ونظمها المتكاملة باعتبارها الآلية الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة التي تسعى إلى التصدي لترابط قضايا التحضر والهجرة والفقر؛

(ب) دعوة المتخصصين في الميادين العلمية ذات العلاقة بالهجرة والتحضر والفقر إلى المشاركة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وإعداد المشاريع والبرامج وتحديد هيكلية التنفيذ والمتابعة والتقييم، إذ أن العملية التنموية المستدامة تتطلب مشاركة التخصصات المختلفة؛

(ج) تعزيز مفهوم الديمقراطية في الحكم المحلي، ومشاركة جميع فئات المجتمع، ولا سيما المرأة على ألا تقتصر هذه المشاركة على مجرد التصويت على القضايا المطروحة، بل تكون مشاركة فعلية في صنع القرار واتخاذه ورسم السياسات والتنفيذ والمتابعة؛

---

(٢) تشمل التبرعات الطوعية والخيرية ومعونات المغتربين على سبيل التعداد لا الحصر.

(د) ضرورة تصميم ما يتطلّبه اتباع نظرية التحديث في عمليات التنمية الحضرية والريفية من مقاييس ومعايير تنموية ذات صلة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. ووضع مؤشرات للتقييم والإنجاز والأداء؛

(هـ) مدى إسهام تداول السلطة السلمي في توفير الحوافز العملية للمشاركة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ممثلة بالمجالس البلدية ولجان الأحياء، في حقل التنمية المستدامة؛

(و) وجود علاقة بين النمو الحضري وزيادة تقسيم العمل والتصنيع والهجرة والفقر في آن واحد. وتتفاوت هذه العلاقة بين دولة وأخرى، ولا بد من إتاحة الفرصة للمنظمات الأهلية والمواطنين للمساهمة في خطط عمل محلية ووطنية تسعى إلى تحديد الاحتياجات وأنماط الإدارة ومستوى الخدمات؛

(ز) حجم الدور الذي تؤدّيه السلطات المحلية في مجالات التنمية المستدامة وفي تعزيز اللامركزية الإدارية، ومدى إسهام هذه السلطات في تحديث الإطار التشريعي المنظم لشؤون المدن؛

(ح) ضرورة إثارة النقاش حول كيفية استنباط مفاهيم تعنى بالشراكة والمشاركة والديمقراطية في ظل توصيات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، ما يعزز التعاون بين القطاعات الحكومي والأهلي والخاص، ويساهم في زيادة الوعي الجماهيري والتنظيم وبناء القدرات وتجنب تسييس الإدارة المحلية ومجالسها المحلية المنتجة؛

(ط) ضرورة زيادة الوعي حول مفهوم الدولة واللامركزية والديمقراطية في المنطقة العربية، ووضع خطط محلية ووطنية تمكن من استخدام المداخيل على النحو الأمثل في نطاق التمويل الأجنبي للمشاريع التنموية في الحضر والريف.

رابعاً- خلاصة حلقات النقاش ونتاج المداولات

خطة العمل الوطنية والمحلية للتصدي لديناميات ترابط الهجرة والتحضر والفقر

٤٤- قام الخبراء المشاركون في الاجتماع والممثلون الوطنيون العاملون على متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني في المنطقة العربية باستعراض شامل لنتاج حلقات النقاش والمداولات التي تبعت كل جلسة من جلسات استعراض مواضيع البحث. ووضعوا الأسس والمرتكزات لعمل جماعي اقترحت صياغته كخطة عمل وطنية ومحلية للتصدي لديناميات ترابط الهجرة والتحضر والفقر، مع تركيز خاص على دور السلطات المحلية والبلديات في هذا الإطار.

٤٥- اجتمع الخبراء المشاركون في الجلسة الخامسة لدراسة وبحث محاور خطة العمل الوطنية والمحلية وبحثها، وقد حقق اجتماع فريق الخبراء حول ديناميات الترابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة وبين الهجرة والفقر والتوسع العمراني هدفاً من أهم أهدافه، إذ أنه أتى بهذا المقترح الساعي الى وضع إطار عام للمبادئ الأساسية التوجيهية لدعم الفرقاء والشركاء من محليات وبلديات وهيئات مجتمع مدني الى جانب السلطات المحلية، وتمكينهم من المباشرة بوضع إجراء ملموس لهذا الإطار.

٤٦- وارتكزت خطة العمل المحلية للتصدي للإشكاليات الناجمة عن ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر على أهم خلاصات ونتائج المناقشات والحوار البحثي التي أتت بها جلسات الاجتماع حيث نوهت كل من الأوراق البحثية السبع بأهم أبعاد الترابط بين هذه القضايا الثلاث. وقد حَمَل نتاج جلسات نقاش الأبحاث المقدمة المشاركين سريعاً على وضع مفهوم استنتاجي لمقومات حقل بحثي جديد يطال ترابط أبعاد القضايا الثلاث مجتمعة في آن واحد. واعتبر المشاركون هذا الحقل بحد ذاته حقلاً بحثياً مميزاً ومستقلاً، له مكوناته وخلفيته المرجعية وآفاقه المستقبلية.

٤٧- ومن الجدير بالذكر أن مرجعية القاعدة المعرفية التي ارتكز عليها اجتماع فريق الخبراء تعود الى مبادئ والتزامات وإجراءات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن خلال الفترة ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ وإعلان كوبنهاغن المنبثق عنه، والمبادئ والالتزامات وخطة العمل العالمية المنبثقة عن جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المنعقد في اسطنبول خلال الفترة ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

٤٨- أما بالنسبة إلى الفقر فقد ارتكزت مرجعية الخطة الى الالتزام ٢ من التزامات القمة الاجتماعية وهو ينص على ضرورة القضاء على الفقر في العالم باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية. كما ينص الالتزام ٢ ومن خلال إجراءاته على العمل على الصعيد الوطني بالتشارك مع جميع فعاليات المجتمع المدني وفي سياق نهج متكامل ومتعدد الأبعاد.

٤٩- وقد لبّى مقترح خطة العمل الوطنية والمحلية التزام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشريّة (الموئل الثاني) من خلال العمل وفق منهجية التكاملية وتعددية الأبعاد لتناول مقومات الحقل البحثي الجديد الناشئ عن ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر. وعلى أن يتاح من خلالها تحقيق ما يلي:

(أ) الاندماج الاجتماعي في الحضر والريف؛

(ب) التكامل الاستراتيجي بين السياسات الاقتصادية المرتبطة بتأمين الدخل ووضع السياسات الاجتماعية الآيلة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من غير تمييز أو تفرقة، والسياسات الإسكانية المعنيّة بتوفير السكن الملائم للجميع؛

(ج) الحد من الفقر الحضري عبر آليات مجتمعية محلية تشارك في وضعها وتنفيذها السلطات المحلية الى جانب هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٥٠- جاء مقترح خطة العمل الوطنية والمحلية في شقين؛ الشق الأول عبارة عن إطار عام تنظيمي هو السلطات المحلية ممثلة بالبلديات، وذلك نظراً الى إجماع الخبراء المشاركين على أهمية الإجراءات التي توصلت إليها قمة التنمية الاجتماعية في ما يخص تحقيق التكامل الاجتماعي، والقائمة على ضرورة تقييم القدرات الوطنية ضمن الإطار المؤسسي؛ والشق الثاني عبارة عن آلية تفعيل مصادر التمويل البلدي كمرحلة أولى من مراحل تطبيق خطة العمل على ان يتم تعديلها وفق قدرات البلديات والمحليات في ما يتعلق بتحصيل الإيرادات وتوزيع الموارد البشرية وتشجيع المبادرات المحلية لصون تماسك المجتمع وتعزيزه.

١- أهداف خطة العمل الوطنية والمحلية

٥١- تهدف خطة العمل الوطنية والمحلية للتصدي لترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر الى تفعيل دور البلديات في أي من الخطط الوطنية والمحلية الهادفة الى تحقيق تنمية اجتماعية حضرية أو ريفية مستدامة في ظل الحفاظ على البيئة وتحقيق الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر وتحجيم البطالة.

٥٢- كما تهدف الخطة، في إطار الحقل البحثي الجديد الناجم عن ترابط القضايا الثلاث، إلى تعظيم مسؤوليات المستوى المحلي عامة، والبلديات تحديداً، في صياغة وتنفيذ أي من التوجهات الساعية إلى التصدي للإشكاليات الناجمة عن هذا الحقل، وتهيئة بيئة مناسبة لوضع شراكة حقيقية بين السلطات المحلية والبلديات من جهة والسلطات المركزية من جهة أخرى، يكون منطلقاً وطنياً مبنياً على أساس المشاركة والعدالة في توزيع الحقوق والواجبات.

٥٣- وتسعى هذه الخطة، عبر إطارها العام التنظيمي المحدد للشركاء والأدوار ومصادر التمويل البلدي، إلى وضع نواة لمشاريع تنموية اجتماعية إسكانية على مستوى البلدية الواحدة او مشاريع تثبت علاقات التعاون الثنائي بين المدن والبلديات المختلفة من جهة، ومؤسسات التمويل الوطني والدولي من جهة أخرى.

٥٤- وتطمح هذه الخطة الوطنية والمحلية الى تفادي الفجوة المفهومية الناشئة عن كل قضية من القضايا الثلاث على حدة، وتلك الناشئة عن ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر مجتمعة.

٥٥- وقد أتى مقترح الخطة في شقين. يهدف الشق الأول إلى تحديد الشركاء والأدوار ووضع إطار علم تنظيمي على المستويين الوطني والمحلي، ويسعى الشق الثاني إلى تحديد مصادر التمويل البلدي.

٥٦- ومن البديهي أن تأتي معالم الشق الأول متفاوتة نظراً إلى حداثة التجربة المحلية في هذا المضمار وخاصة تلك المستندة الى مفاهيم التكاملية المنهجية والتنفيذية في ما يتعلق بالتصدي لترابط قضايا التحضر والهجرة والفقر. إلا أنها طالت مفاهيم تحقيق اللامركزية الإدارية والحكم السليم وتنمية الطاقات والموارد البشرية، والتركيز على جدوى منطلقات مؤتمر المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وجدول أعماله.

٢- التعريف بالشركاء

٥٧- إن الشركاء هم:

(أ) الدولة وهي السلطة المركزية؛

(ب) سلطة الأقاليم؛

(ج) السلطة المحلية (البلديات)؛

(د) المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والقطاعات الأهلية والتعاونية)؛

(هـ) القطاع الخاص.

٣- الإطار العام التنظيمي لخطة العمل الوطنية والمحليّة

(أ) ان تمكين السلطات المحلية من القيام بدورها يقتضي تحفيز المشاركة بين مجموعة الشركاء واستنباط آليات عملية تتيح توفير المعالجات الواقعية للانعكاسات الناجمة عن ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر وطنياً ومحلياً؛

(ب) نظراً إلى طبيعة المهام المسندة إلى السلطات المحلية في المنطقة العربية، من الضروري تحديث وتطوير الخلفية التشريعية والهيكلية التنفيذية لهذه السلطات استنادا الى خطط إنماء اقليمي متوازن تتيح للسلطات المحلية فرص تفعيل أطر عملها وفق ما يلي:

(١) توسيع نطاق صلاحيات السلطات المحلية لكي تشمل الإجراءات المتعلقة بأوضاع مختلف الفئات المجتمعية؛

(٢) انتخاب أعضاء المجلس البلدي؛

(٣) تعزيز اللامركزية الإدارية على مستوى السلطات المحلية؛

(٤) تعزيز دور الطاقات البشرية العاملة في الحقل البلدي وتمكينها عبر التدريب؛

(٥) إتاحة فرص استخدام التكنولوجيا لمكننة الأجهزة الإدارية المحلية؛

(٦) تفعيل دور المرأة في الارتقاء بمستوى الحياة النوعي عبر مشاركتها في وضع ومتابعة وتنفيذ البرامج التنموية المحلية التي تتوافق مع خصوصية الواقع الاجتماعي السائد في المحليات؛

(٧) توفير الدعم المالي اللازم للبلديات لتمكينها من تلبية الحاجات الحضرية الأساسية على المستوى المحلي، وتشمل المسكن والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

(ج) مشاركة السلطة المحلية ومساهمتها في الخطة الانمائية التي تضعها الدولة (السلطة المركزية) على مستوى الوطن، بالتعاون والتشاور مع سلطات الأقاليم والسلطات المحلية والقطاع الخاص والاحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية؛

(د) وضع آليات جديدة لتفعيل أسس العمل بين السلطات الإقليمية والسلطات المحلية، بما يتيح التوازن بين الخطط الانمائية على مستوى الاقاليم والمستويات المحلية؛

(هـ) مساهمة السلطة المحلية وشركائها الفاعلين ضمن نطاق المدينة أوالقرية في وضع خطط تنموية محلية على أساس التشاور والحوار والمشاركة لجميع الفئات المجتمعية، بما يمكن السلطة المحلية من الأداء الملائم في ما يتعلق بما يلي:

(١) توفير السكن الملائم للجميع عبر المشاركة الفعلية للقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني في دعم المشاريع الإسكانية وتمويلها الى جانب السلطات المحلية ذات الصلة، وخاصة في ما يتعلق بوفرة الأرض ووجهة استعمالها؛

(٢) توفير الخدمات البلدية ضمن نطاق المدينة أو القرية؛

(٣) التواصل بين البلدية ومحيطها الجغرافي المباشر (مناطق زراعية وبلديات أخرى، مواقع طبيعية مميزة ومواقع أثرية)؛

(٤) العمل على إبراز خصوصية تنموية ذات طابع اقتصادي وثقافي واجتماعي يتيح للبلدية تفعيل دورها على مستوى الإقليم؛

(٥) تشجيع المبادرات الإبداعية الهادفة إلى خلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار في القطاعات التنموية المختلفة ومنها الزراعية، وفي ما يحقق التنوع والتوازن بين الريف والمدينة؛

(٦) التوعية على المستوى المحلي ورفع مستوى وعي السكان بترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر ضمن المدينة الواحدة عبر الإعلام والندوات الفكرية والثقافية؛

(٧) تطبيق القانون والحد من التجاوزات والممارسات السلبية في مختلف أوجه النشاط البلدي؛

(٨) تطبيق القوانين التي تنظم العمران والإجراءات التي تتيح تسهيل عمليات فرز الأراضي لإزالة الشيوع في الملكية خاصة في مناطق الأرياف وإزالة التعديات.

(و) تمكين البلديات من العمل وفق لامركزية إدارية تدعم الاستقلالية المالية للبلديات في ما يخص تنفيذ المشاريع ذات النفع المالي المباشر عليها؛

(ز) حث البلديات على اختيار أنظمة مراقبة هيكلية العمل البلدي وتحسين مستوى الأداء الملائم، ومنها مؤشرات حسن الأداء، واطلاع كافة فئات المجتمع البلدي دورياً على نتائج هذه المؤشرات؛

(ح) اقتصار الرقابة على البلديات في تطبيق الأنظمة المالية والإدارية بما يمنع الفساد والمحسوبية وما شابه؛

(ط) تشكيل لجان لرصد تفاقم الإشكاليات الناجمة عن ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر على المستوى البلدي، على أن تضم هذه اللجان كافة الفئات المجتمعية في المدينة الواحدة؛

(ي) تشجيع إقامة حوار مفتوح بين كامل الشركاء حول طرح إشكالية العمل والبطالة بخصوصياتها المحلية في كل بلدية على حدة بهدف توسيع قاعدة العمالة المنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي بين الفئات المجتمعية كافة؛

(ك) تشجيع العمل التطوعي، بمختلف أشكاله، وتخصيص جزء من الموارد البلدية لتحفيزه على المستوى البلدي؛

(ل) إجراء مسح شامل في كل بلدية على حدة للوقوف على أوضاع السكان فيها، ولا سيّما أوضاع المهاجرين والنساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة؛

(م) إجراء مسح شامل لمعرفة طبيعة الحواجز التي تعوق تحسين موارد الدخل في البلدية نفسها بهدف الحد من انتشار الفقر؛

(ن) إيلاء الظروف السكنية لسكان المدينة الواحدة جل الاهتمام عبر التقييم الدوري لأوضاعهم؛

(س) رفع مستوى مشاركة جميع الفئات، ولا سيّما في نشر وعي عام حول ضرورة التضامن الاجتماعي محلياً بمختلف أبعاده.

٤- تفعيل مصادر التمويل البلدي

٥٨- يمكن تفعيل الموارد المالية للهيئات والسلطات المحلية عبر السبل التالية:

(أ) تطوير وتحديث التشريعات والأنظمة التي تكفل للهيئات أو سلطات الحكم المحلي القدرة على اتخاذ القرارات التي تمكنها من تنفيذ مشاريعها التنموية وزيادة مواردها المالية؛

(ب) ضرورة أن تأتي هذه التشريعات في سياق يتيح حداً مقبولاً من التوازن ما بين المستويين المحلي والوطني وضمن إطار التشريعات المركزية العامة؛

(ج) السماح للبلديات بتقبل الإعانات والهبات؛

(د) تحمل السلطة المركزية جزء من المخاطر الناجمة عن أي تمويل خارجي لأي مشروع تنموي بلدي؛

(هـ) إعمار الأراضي الفراغ الواقعة في المحيط المحلي أو البلدي واستثمارها؛

(و) إشراك القطاع الخاص في المشاريع البلدية لتنمية مواردها وزيادة مداخيلها وفق آليات معتمدة ومتفق عليها؛

(ز) تطوير الرسوم البلدية وتحسين آليات جبايتها؛

(ح) تنمية مشاريع حيوية تقع في النطاق المحلي أو البلدي لتحسين الموارد وخلق فرص عمل جديدة؛

(ط) توزيع المشاريع التنموية توزيعاً عادلاً وفق الأولويات العامة وإمكانات الشراكة المحلية؛

(ي) العمل على إيجاد سياسة مالية محلية تسهم في توفير استمرار الدخل المنتظم وتعددية مصادره والعدالة والتوازن في مجالات الإنفاق؛

(ك) تأكيد التزام الدولة المركزية بكامل المسؤولية إزاء الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ على مستوى المحليات والبلديات؛

(ل) مساعدة الهيئات أو السلطات المحلية على تطوير قاعدتها البشرية والتشريعية والقانونية في إطار خطة تنمية محلية؛

(م) توفير برامج لبناء القدرات في التعامل مع كافة أشكال الشؤون المالية ورفع مستوى الأداء؛

(ن) تمكين الهيئات أو السلطات المحلية من تعزيز قدراتها وأساليب الاستثمار الناجح لتأمين موارد مالية مستدامة؛

(س) تعزيز مشاركة القطاع الخاص للإسهام في تمويل وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤمن الفرص الاقتصادية لمختلف الطاقات البشرية على النطاق المحلي ما يتيح بلورة مناخ مؤات لتفعيل النشاط الاقتصادي محلياً، الأمر الذي يعود بالنفع على كامل الشركاء وفي مقدمتهم الشركاء من القطاع الخاص.

٥٩- وفي مجال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تمّ التوصل إلى النقاط التالية:

(أ) اعتماد مبدأ يقضي بأن يتحمل أطراف الشراكة من القطاع الخاص، المستفيدون دخلاً وزيادةً في القيم من التجهيز والخدمات العامة وصيانتها، الجزء المناسب من التكاليف؛

(ب) احتساب آليات الدعم المبطنة احتساباً دقيقاً ضمن نظم التسعير بغية تقدير حجم التحويلات وتحديد الفئات المستفيدة منها فعلاً، وطرح مبدأ الدعم وحجمه وكذلك الأطراف المستفيدين لمراقبة المكلفين؛

(ج) تركيز المراقبة على الأداء المالي للهيئات أو السلطات المحلية في مجالات النظم المحاسبية والتدقيقية، وفي حدود قصوى ودنيا، للرسوم والضرائب، وفي مجال تحمل المالية العامة تبعات الطوارئ والمخاطر النقدية، وذلك بالتنسيق مع الهيئات أو السلطات المحلية؛

(د) تمكين الهيئات المحلية من الترويج لمشاريع التنمية الاقتصادية في نطاقها، وحث القطاع الخاص على المشاركة في هذه المشاريع.

٦٠- تقوم كل بلدية بتضمين خططها التنموية وآليات تمويلها الخصوصيات المحلية الإضافية التي تراها مناسبة.

خامساً- الجلسة الختامية

٦١- في هذه الجلسة، تمت تلاوة ما توصل إليه الاجتماع حول آفاق التنمية الاجتماعية المستدامة والتوجهات الرئيسة لمعالجة الإشكاليات الناجمة عن ديناميات ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر. وشدد

المشاركون على ضرورة تبني خطة العمل الوطنية والمحلية التي صدرت عن الاجتماع وتضمنت في هيكلها التوصيات الأساسية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء.

سادساً- الجلسات المتوازية

المراصد الحضرية المحلية وبرنامج المؤشرات الحضرية

٦٢- احتضن الاجتماع، ولغرض تعزيز دور السلطات المحلية في الإدارة الحضرية والتصدي للإشكاليات الناجمة عن ديناميات ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر، جلسات عمل متوازية ضمت ممثلين محليين عن السلطات المحلية اللبنانية من مجالس البلديات التي أسست المراصد الحضرية المحلية في لبنان وهي: بلدية جل الديب وبلدية سن الفيل وبلدية عاليه وبلدية شحيم. وقد أتت هذه الاجتماعات المتوازية لرصد التقدم المحرز في برنامج المؤشرات الحضرية ودورها في تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي. وقامت منظمة المدن العربية، وهي منظمة عربية غير حكومية عاملة في شؤون المدن والبيئة والبلديات، بدور مميز في هذا البرنامج، إذ أعدت جملة المؤشرات الحضرية لاثنتي عشرة عاصمة عربية. وجمعت هذه المؤشرات ووضعتها بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقدمت المنظمة ورقة حول تطور العمل في مجال المؤشرات الحضرية استعرضتها الأستاذة هناء فايز، منسقة برنامج المؤشرات الحضرية لدى المنظمة، وأشارت فيها إلى مراحل عمل جمع المؤشرات الأساسية للموئل الثاني والبيانات النوعية لاثنتي عشرة مدينة عربية هي: تونس والجزائر والدار البيضاء والرباط ومسقط والدوحة ودمشق وصنعاء وسن الفيل وطرابلس الغرب و الكويت. كما قامت المنسّقة بشرح منهجية العمل وتحليلها حيث تم الاتصال بالمدن المعنية وإعلامها بجمع المعلومات المطلوبة والاتفاق على الطرف المنسق للعمل وفق القطاعات المعنية بالمؤشرات في كل مدينة. واتصلت منظمة المدن العربية بشركائها الوطنيين والإقليميين لتفعيل مساهمتهم في جمع المؤشرات المحلية وإعدادها. كما شكلت لجنة عمل لجمع قواعد البيانات بهدف إعداد المؤشرات وتحليلها. وقد زارت المنظمة المدن الاثنتي عشرة، وقامت بجمع المعلومات لإعداد المؤشرات الحضرية. واستعرضت الأستاذة فايز المعلومات المتوافرة لديها وتناولت بتقييم شامل مدى ملاءمتها. كما استعرضت أنواع الصعوبات التي واجهتها في إعداد المراحل السابقة. كما نوهت الأستاذة فايز بالسرعة القصوى التي جرى بها العمل، إذ تم جمع المؤشرات وإعدادها خلال فترة عادلت الثلاثة أشهر من العمل المتواصل.

٦٣- ثم قدمت السيدة شمعة صيدم، مسؤولة المراصد الحضرية في المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في الأردن، ورقة عمل حول التجربة الأردنية في إطار نظام إعداد المؤشرات الحضرية والتحضير لمؤتمر اسطنبول + ٥. ودار النقاش حول المصاعب والتحديات التي واجهت الأردن منذ العام ١٩٩٣، تاريخ بدء التحضير للتقرير الوطني للموئل الثاني الذي عقد في اسطنبول في حزيران/يونيو ١٩٩٦، حيث واصل الأردن الاهتمام بنظام المؤشرات الحضرية وتحديث قواعد المعلومات الحضرية. ثم تطرق النقاش إلى مكانة الأردن من حيث ترشيحه لأن يكون مرصداً حضرياً شبه إقليمي. وقدمت السيدة صيدم استعراضاً لمختلف هذه المراحل وأنواع المؤشرات الحضرية تطرقت منه إلى جدوى المؤشرات التي قامت المؤسسة بإعدادها، ودقتها وملاءمتها.

٦٤- دار النقاش الذي تصدرته بلدية سن الفيل حول التحديات التي واجهتها البلدية في إتمام إعداد مؤشراتها الحضرية الثلاثة والعشرين لمؤتمر اسطنبول + ٥. وتناول النقاش دور الإسكوا ومنظمة المدن

العربية في تأسيس المراصد الحضرية المحلية في كل من البلديات العربية، مشيداً بالدور الملقى على عاتق المراصد الحضرية المحلية في لبنان.

٦٥- كما تطرق المدير العام المساعد لمنظمة المدن العربية، الدكتور وداد السويح في كلمة ألقاها إلى أهمية الدعم الذي تقدمه الإسكوا في هذا الإطار، وفق بنود مذكرة التفاهم حول الدعم التقني والفني الموقعة بين الإسكوا والمنظمة وتطال مختلف أبعاد التنمية الحضرية وشؤون المدن والبلديات والبيئة.

٦٦- وفي ختام الجلسات، قدمت السيدة لمياء شكور، مسؤول المستوطنات البشرية في قسم المستوطنات البشرية، في شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، موجزاً عن متابعة تأسيس المراصد الحضرية في لبنان وعن التقدم المحرز في هذا المجال في كل بلدية على حدة. واختتمت الجلسة بمناقشات ثنائية جمعت بين الإسكوا وكل من البلديات الثلاث لوضع منهج للعمل خلال الفترة المقبلة. وتم الاتفاق على أن تقوم الوحدة بمراجعة ومناقشة وتعديل استمارات الإحصاء الشامل للسكان والمساكن، والمساعدة في وضع قاعدة المعلومات الحضرية، وصياغة وحساب المؤشرات لكل من البلديات. وتم توزيع وثائق العمل خلال الجلستين.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس بشير الجغبير
مدير عام
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
هاتف: ٤٦٤٤٣٠٧-٦-٩٦٢
مباشر: ٤٦٣٤٥٩٤
فاكس: ٤٦١٨١٠٩-٦-٩٦٢
بريد الكتروني: dg@hudc.gov.jo

السيد وليم هلسة
مقرر اللجنة الوطنية للموئل
ص.ب.: ٢١١٠
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
هاتف: ٤٦١٨٠٥٤-٦-٩٦٢
فاكس: ٤٦١٨١٠٩-٦-٩٦٢

السيدة شمعة صيدم
مسؤول المؤشرات الحضرية والتطوير الحضري
المؤسسة العامة للإسكان
هاتف: ٤٦٤٤٣٠٧
فاكس: ٥٦٧٥٩٨٥

دولة البحرين

السيدة أمل إبراهيم الشكر
رئيس قسم المساعدات الاجتماعية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
هاتف: ٦٨٨٦١١-٩٧٣
فاكس: ٧٨٠١١٢-٩٧٣

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد طيب تزيني
أستاذ جامعي
جامعة دمشق - قسم الفلسفة
هاتف: ٣١٢٢٢١٨
فاكس: ٢٣٨٥٠٧

سلطنة عُمان

السيدة أمينة بنت حمدان الحمدان
مديرة دائرة تنمية الموارد البشرية
ص.ب.: ٨٨١ رمز البريدي ١١٣
هاتف: ٦٠٤٨٨٢-٩٦٨
فاكس: ٦٩٨٩٠٧-٩٦٨
بريد الكتروني: maryoom-2000@yahoo.com

السيدة مريم بنت علي الحجري
باحث اقتصادي
ص.ب.: ٨٨١ - رمز البريدي ١١٣
هاتف: ٦٩٥١٩٣-٩٦٨
فاكس: ٦٩٨٩٠٧-٩٦٨
بريد الكتروني: maryoom-2000@yahoo.com

فلسطين

الدكتور إسحق القطب
عميد كلية الآداب
أستاذ في علم الاجتماع
جامعة القدس
ص.ب.: ٦٦٣١٣ القدس (٩٥٩٠٨)
هاتف: ٥٨٢٩٧١٦-٢-٩٧٢
فاكس: ٥٨١١٠٧٢-٢-٩٧٢
بريد إلكتروني: qutub@jrol.com

دولة قطر

الدكتور خضر زكريا
أستاذ علم الاجتماع
كلية الإنسانيات
هاتف: ٤٧٩١٦٩٠-٩٧٤
فاكس: ٤٧٩١٦٩٠-٩٧٤
هاتف: ٤٨٥٢٣٨٧-٩٧٤ (مكتب)
بريد الكتروني: k.zakaria@qu.edu.qa

الجمهورية اللبنانية

السيد محمد فواز
مهندس مدني
هاتف: ٠١-٦٦٤٦٦٤
خليوي: ٠٣-٣٧٠٣٧٧
فاكس: ٠١-٨٢٠٤٧٢
بريد الكتروني: btutp@cyberia.net.lb

الدكتور شربل نحاس
هاتف: ٠١-٣٣٥٩٧٢
خليوي: ٠٣-٣٢١٥٤٧
فاكس: ٠١-٣٣٥٩٨٤
بريد الكتروني: cnbureau@dm.net.lb

الدكتور رياض طبارة
مدير مركز الدراسات والمشاريع الإنمائية
هاتف: ٠١-٨٧٥٣٣٣
فاكس: ٠١-٣٤٥٧٤٢

الدكتور علي فاعور
عميد كلية السياحة
الجامعة اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٥١٥٤٨
خليوي: ٠٣-٦٢١٩٦٠
فاكس: ٠١-٨٥٧٢٨٢
بريد الكتروني: afaour@ul.edu.lb

باسم جبور جدعون
محامي بالاستئناف
هاتف: ٠٤-٥٤٢٧٦٤

الدكتور أنطوان حداد
دار التنمية المحدودة
ص.ب.: ١٤-٥٤٩٢
هاتف: ٠١-٣١٨٧٩٢
فاكس: ٠١-٤٩٦٥٤٠
بريد الكتروني: anthadad@cyberia.net.lb

السيدة جانين نوفل
منسق البرنامج الصحي (YMCA)
هاتف: ٠١-٤٩٠٦٤٠-٤٩٠٦٨٥
فاكس: ٠١-٤٩٠٦٤٠-٤٩٠٦٨٥
بريد الكتروني: ymca@ymca-leb.org.lb

الآنسة ماريان الخوري
الجامعة الأميركية - بيروت
خليوي: ٠٣-٧٢٤٠٧٧
بريد الكتروني: mariannekhoury@hotmail.com

السيدة تانيا حلو
المدير التنفيذي
ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان
هاتف: ٠١-٣٧٤٠٤٠
فاكس: ٠١-٣٧٤٠٥٠
بريد الكتروني: Inf@Inf.org.lb

السيد عازار الشويري
رئيس مصلحة التنمية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: ٠١-٦١٥٨٥٣

السيد بسام رمضان
البنك الدولي
هاتف: ١٦٩٥
فاكس: ٩٨٦٨٠٠

السيدة مهى يحيى
باحث
هاتف: ٠٣/٧٤٩٢١١
بريد الكتروني: mmyahya@mit.edu

السيد عبدو قاعي
أستاذ جامعي وباحث في مجالات الاجتماع والاقتصاد وعلم الاجتماع
ص.ب.: ٢٠٨
هاتف: ٠٥-٤٥٦١٧١
فاكس: ٠٥-٤٥٩٣٦٩

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيد عماد جورج الريِّس
رئيس بلدية جديتا
هاتف: ٠٨-٥٤٠٣٣١
فاكس: ٠٨-٥٤٢٩٧١
بريد الكتروني: Rayess@cyberia.net.lb

السيد منعم مارون
بلدية جل الديب
هاتف: ٠٣-٣٠٣٠٣١
فاكس: ٠٤-٧١٢٠٦٦

السيدة سيمون أبو جودة
بلدية جل الديب
هاتف: ٠٣-٢٨٠٧٩٢
فاكس: ٠٤-٧١٢٠٦٦
بريد الكتروني: simon-a-j@hotmail.com

السيدة فيكي زوين
باحث
بلدية سن الفيل
هاتف: ٠٣-٢٤٥٨٦٣
فاكس: ٠١-٥١١٥١٥
بريد الكتروني: adpvicky@hotmail.com

السيد جورج مغامس
بلدية سن الفيل
ص.ب.: ٥٥٢٢٠
هاتف: ٠٣-٦٠٠٢٥٤
فاكس: ٠١-٥١٠٨١٧

السيد وجدي مراد
رئيس بلدية عاليه
هاتف: ٠٥-٥٥٤٣٠٥
فاكس: ٠٥-٥٥٧١١٢

السيد عصام عبيد
أمين سر المجلس البلدي لمدينة عاليه
هاتف: ٠٥-٥٥٤٠٠١
خليوي: ٠٣-٤٢٨٦٢٨
فاكس: ٠٥/٥٥٧١١٢

السيد نضال راشد
مهندس معماري
بلدية عاليه
هاتف: ٠٥-٥٥٤٠٠١
فاكس: ٠٥-٥٥٧١١٢

السيد غازي مروشي
مهندس كمبيوتر
بلدية عاليه
هاتف: ٠٥-٥٥٤٠٠١
فاكس: ٠٥-٥٥٧١١٢
بريد الكتروني: aley@aley.gov.lb

السيد وائل عبيد
مصرف بيروت والبلاد العربية
Credit Officer (Banker) Social file Coordinator
بلدية عاليه
هاتف: ٠٥-٥٥٤٠٠١
فاكس: ٠٥-٥٥٧١١٢

الدكتور رجاء مكي طبارة
أستاذة جامعية
الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول
هاتف: ٠١-٧٨٧٦٢١
خليوي: ٠٣-٣١١٧٧٥
فاكس: ٠١-٧٨٧٦٢١
بريد الكتروني: / rajamakki@hotmail.com
makki@ul.edu.lb

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود عبد الفضيل
رئيس قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
هاتف: ٠١٢-٢١٧٦٦٢٠
فاكس: ٢٠٢-٧٣٦٢٧٩٠

منظمة المدن العربية

السيدة هناء فايز
مساعد إداري
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٩٦٠٣-٩٦٥
فاكس: ٤٨٤٩٢٦٤-٩٦٥
بريد الكتروني: hanaaf@hotmail.com

الدكتور وداد حسن أحمد السويح
المدير العام المساعد ومستشار المنظمة
مستشار المجلس العالمي للمدن
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٩٢٦٤-٩٦٥
فاكس: ٤٨٤٩٦٠٣-٩٦٥
بريد الكتروني: alsuwayeh@usa.net

السيد غسان السمّان
المدير العام المساعد للإعلام والنشر
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٤٨١٦٥٦٧-٩٦٥
فاكس: ٤٨١٦٥٤٨-٩٦٥
بريد الكتروني: ghassansamman@hotmail.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها

السيد انطوان حداد
رئيس وحدة المستوطنات البشرية

السيد أحمد حمودة
رئيس وحدة التنمية الاجتماعية المتعددة الأبعاد

السيد نبيل النواب
مستشار إقليمي

السيدة رولا مجدلاني
مسؤول مستوطنات بشرية

السيدة لمياء شكور
مسؤول مستوطنات بشرية

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الساعة	
٠٠ر٩ -٣٠ر٩	تسجيل.
٣٠ر٩ -٠٠ر١٠	افتتاحية وتقديم المشاركين.
٠٠ر١٠-٣٠ر١١	الجلسة الأولى: العوامل الاقتصادية والاجتماعية وترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر. العوامل الاقتصادية: محمود عبد الفضيل. العوامل الاجتماعية: علي فاعور.
٣٠ر١١-٠٠ر١٢	استراحة.
٠٠ر١٢-٣٠ر١٣	الجلسة الثانية: المأوى الملائم والحاجات الحضرية الأساسية الاجتماعية المستدامة نحو سياسات التنمية: تحليل العناصر النوعية الاقتصادية والاجتماعية للمسكن في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر: رجاء مكي طبارة. تحليل عناصر الاندماج الاجتماعي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر: خضر زكريا.
٣٠ر١٣-٠٠ر١٤	استراحة.
٠٠ر١٤-٠٠ر١٥	الجلسة الثالثة: بحث في جدوى خطط العمل الوطنية والمحليات والاجراءات المنبثقة عن جدول أعمال الموئل لمعالجة التحديات الناجمة عن الهجرة والتحضر والفقر. جلسة عمل متوازية: ممثلو المراصد الحضرية المحلية في لبنان.

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الساعة	
٣٠ر٨ -٠٠ر١٠	الجلسة الرابعة: تفعيل التنمية الحضرية نحو آليات التنمية الاجتماعية المستدامة. دور السلطات المركزية والسلطات المحلية في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر: إسحق قطب. الإدارة الحضرية في ظل ترابط قضايا الهجرة والتحضر والفقر: محمد فواز. تمويل التنمية الحضرية ومصادر التمويل البلدي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر: شربل نحاس.
٠٠ر١٠-٣٠ر١٠	استراحة.

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (تابع)

الساعة	
١٠ر٣٠-١٢ر٠٠	مناقشة.
١٢ر٠٠-١٢ر٣٠	استراحة.
١٢ر٣٠-١٥ر٠٠	الجلسة الخامسة: مجموعات بحث حول وضع خطة عمل لتفعيل آليات التصدي لإشكاليات الهجرة والتحضر والفقر على المستوى المحلي والبلدي في المنطقة العربية: المجموعة الأولى: تحديد الأولويات وأدوار الشركاء. المجوعة الثانية: مصادر التمويل. جلسة عمل متوازية: ممثلو المراصد الحضرية المحلية في لبنان.

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

الساعة	
٩ر٣٠ -١١ر٣٠	الجلسة السادسة: استعراض ومناقشة خطة العمل والتوصيات.
١١ر٣٠-١٢ر٠٠	استراحة.
١٢ر٠٠-١٣ر٠٠	اعتماد خطة العمل والتوصيات واختتام الاجتماع.